

قيس سعيد ينقل معركته مع حلفاء المشيشي إلى البرلمان

الرئيس التونسي يحيي حزامه البرلماني تأهبا لتمير مشاريع قوانين

يعتزم الرئيس التونسي قيس سعيد تكثيف مشاوراته في المرحلة المقبلة مع عدد من الأحزاب التي مثلت حزامه السياسي ودعمته في وقت سابق على غرار حركة الشعب وحزب التيار الديمقراطي، وهو ما يعكس رغبة الرجل في نقل معركته مع رئيس الحكومة هشام المشيشي وحلفائه إلى البرلمان لتمير مشاريع قوانين قد تخرج مكونات حزام المشيشي على غرار حركة النهضة الإسلامية.

صغير الحديري

تونس - تكشف تحركات الرئيس التونسي قيس سعيد الأخيرة عن رغبة الرجل في إحياء حزامه السياسي الذي انفك حوله عقب انتخابه العام الماضي والمكون من حركة ائتلاف (قومي) وحزب التيار الديمقراطي (يسار اجتماعي) وذلك في مسعى منه لمواجهة رئيس الحكومة هشام المشيشي وكذلك حزامه البرلماني. وتقوم حركة النهضة الإسلامية التي ينازع رئيسها راشد الغنوشي، الذي يرأس البرلمان أيضا، سعيد في صلاحياته، إلى جانب ائتلاف الكرامة المقرب منها وحزب قلب تونس (ليبرالي) حزام هشام المشيشي.

ووسط تصادم المبادرات بشأن حلحلة الأزمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تعصف بالبلاد يحاول قيس سعيد التحرك باعتباره الرئاسي بحدوده الخاص وفي مقدمتهم حركة النهضة الإسلامية التي ترى أنها تستنسخ بذلك تجربتها مع الرئيس الراحل الباجي قائد السبسي.



باسم الترجمان
النفضة التي تسببت
في الأزمة لن تعارض
تغيير النظام السياسي

وكانت حركة النهضة قد نجحت في وقت سابق في عزل الرئيس قائد السبسي سياسيا بعد أن أصبحت هي الداعم الرئيسي لرئيس الحكومة السابق يوسف الشاهد الذي وفرت له ضمانات برلمانية تمكنه من البقاء على رأس الحكومة، وهو ما جعل الفقور يخيم على علاقته مع الرئيس الراحل.

ويبدو أن الرئيس قيس سعيد يحاول استبعاد هذا السيناريو من خلال العمل

على إحياء التوافق بينه وبين الكتلة الديمقراطية في البرلمان (38 نائبا وتضم حركة الشعب والتيار الديمقراطي). وفي هذا الصدد، أعلن حزب التيار الديمقراطي عن تفاعل الرئيس سعيد إيجابيا مع مبادرته الرامية إلى حلحلة الأزمة التي تشهدها البلاد، حيث يقترح الحزب تنظيم حوار وطني يرعاه سعيد. وأوضح الحزب أن سعيد استقبل وفدا عن التيار يضم أمينه العام المنتخب حديثا غازي الشواشي ونائب الأمين العام محمد الحامدي، وذلك في سياق المشاورات الجارية بشأن حلحلة الأزمة التي تعيشها البلاد.

وأضاف في بلاغ له أن اللقاء تطرق أيضا إلى الأوضاع العامة التي تعيشها تونس وضرورة تكاتف الجهود لإنقاذ البلاد.

ورحب الرئيس بمبادرة حزب التيار الديمقراطي وتفاعل معها إيجابيا، ووقع الاتفاق على مواصلة التشاور في البات تنفيذها، حسب نص البلاغ.

ويرى مراقبون أنه لا يمكن عزل هذا اللقاء عن لقاءات سابقة للرئيس حيث جمعه هذا الأسبوع لقاء كذلك بأمين عام حركة الشعب زهير المغزاوي وهو من أكبر الأحزاب الداعمة لسعيد.

وقد تناول اللقاء حسب ما أفادت به حركة الشعب الإثنين، الوضع العام في البلاد، حيث أكد الطرفان ضرورة استمرار التشاور في المرحلة القادمة.



سعيد يسعى لتعزيز جبهته بتحالفات جديدة

ويبدو أن سعيد، الذي وصل إلى الحكم وهو مستقل، يسعى لإيجاد سند برلماني قوي هو الآخر وذلك تحسبا لإطلاقه مبادرات تشريعية تهم بالأساس النظام السياسي وهو نظام هجين كذلك مقترح تغيير النظام السياسي لأنها منسجلة بأزماتها الداخلية وكذلك تراجعها السياسي.

وكان سعيد قد عبر عن رغبته، في حوار مع قناة فرانس 24 في وقت سابق، في تغيير النظام السياسي الحالي وهو نظام يواجه انتقادات من كل صوب وحذب.

ولكن تحتاج أي مبادرة رئاسية إلى 109 أصوات من أجل المرور، لذلك يبدو أن سعيد قد اختار البحث عن منفذ للبرلمان، ووجدته من خلال حلفائه (حركة الشعب والتيار الديمقراطي) خاصة وأن حركة الشعب تضم جوهرا بإمكانها استمالة كتل برلمانية أخرى على غرار كتلة الإصلاح الوطني (17 نائبا) أو الدستوري الحر (16 نائبا) لدعم تحركات الرئيس.

وقال المحلل السياسي باسل الترجمان إن "تحركات سعيد ترمي إلى تنفيذ تعهداته أكثر من مواجهة أجدات المشيشي والترويكا التي ترافقه"، مضيفا أن "التحريك مقترح لتغيير النظام السياسي خاصة أن رئيس كتلة النهضة البرلمانية نفسه أعلن عن دعمه لتغيير هذا النظام الذي شل البلاد".

وتابع ترجمان في تصريح لـ "العرب" أن "هذا النظام تعاني منه البلاد منذ الانتخابات المقبلة.

معركة لي ذراع بين الحكومة التونسية ومحتمجين جنوب البلاد

خالد هدوي

تونس - لا تزال أزمة اعتصام الكامور في ولاية (محافظة) تطاوين جنوبي تونس تراوح مكانها رغم التفاوض الذي ابتدته السلطات أمس الخميس حيث تبقى السجلات قائمة بين رئيس الحكومة هشام المشيشي والمحتمجين هناك والذين يوقفون منذ أشهر إنتاج النفط بالمحافظة.

وبالرغم من أن مستشار الملفات الاجتماعية لرئيس الحكومة سليم التيساوي قد أكد، الخميس أن أزمة الكامور في طريقها إلى الحل في غضون 24 أو 48 ساعة غير أن هذا التفاوض لا يتواءم مع ما يروجه المحتمجون. وأكدت تنسيقية اعتصام الكامور في محافظة تطاوين في وقت سابق أنها لا تخشى تهديد رئيس الحكومة هشام المشيشي، باستعمال القوة لفض الاعتصام من أجل استئناف الإنتاج المتوقف منذ يوليو الماضي.

ونشر الناطق الرسمي لتنسيقية اعتصام الكامور، طارق الحداد، مقطع فيديو على حسابه في "فيسبوك"، قال فيه، إن "شباب ولاية تطاوين دعاء حوار وطلاب حق، وإنهم تعودوا على استعمال القوة ضدكم، ولن نتخيم تهديدات المشيشي عن مواصلة احتجاجاتهم للمطالبة بحق المنطقة". واعتبر الحداد أن الحكومة التونسية لا تبحث عن السلم الاجتماعي بعد أن قررت وقف صرف أجور عمال شركتي "البيئة" و"الجنوب" ثم مضت إلى التهديد باستعمال القوة، وفق قوله.

وتأتي تصريحات الناطق الرسمي لتنسيقية اعتصام الكامور، طارق الحداد، ردا على تصريح رئيس الحكومة الذي أدلى به خلال ندوة صحافية انعقدت الثلاثاء بان "الحكومة لن تقبل بوقف الإنتاج، وقد تستعمل قوة الدولة". واندلعت أزمة "الكامور" في تطاوين في الفترة بين 23 أبريل و16 يونيو 2017، احتجاجا على الوضع التنموي المتردي هناك. ووقعت الحكومة السابقة آنذاك برئاسة يوسف الشاهد اتفاقا مع المحتمجين يقضي بتسوية مطالبهم.

وفي المقابل، يبدو أن هذه الأحزاب (التيار وحركة الشعب)، التي كانت قد خرجت لتوها من الحكم، ستقف هي الأخرى ثمار تحركاتها ودعم الرئيس قيس سعيد، الذي يحظى بدعم شعبي قوي رغم الانتقادات التي تطوله، في الاستحقاقات الانتخابية المقبلة.

وفي المقابل، يبدو أن هذه الأحزاب (التيار وحركة الشعب)، التي كانت قد خرجت لتوها من الحكم، ستقف هي الأخرى ثمار تحركاتها ودعم الرئيس قيس سعيد، الذي يحظى بدعم شعبي قوي رغم الانتقادات التي تطوله، في الاستحقاقات الانتخابية المقبلة.

تحذيرات من تفاقم الوضع الوبائي في المغرب

محمد ماموني العلوي

إلى منح ولاية الجهات (المحافظين) والإقليم صلاحية اتخاذ جميع التدابير التنفيذية التي يستلزمها حفظ النظام العام الصحي على مستوى عمالة أو إقليم أو جماعة أو أكثر.

وأكد وزير الصحة خالد آيت الطالب أن الوضع الوبائي "مقلق جدا" وإن لم يصل لدرجة الانفلات والضغط على قدرات المنظومة الصحية الوطنية، شددت على أن السلطات تبذل قصارى جهدها للسيطرة على الوضع بهدف محاصرة الوباء، مع مباشرة انصالات من أجل الحصول على لقاح الذي تؤكد جميع المعطيات أنه واعد بعد أن وصل إلى مراحل أخيرة من التطوير، حيث من المتوقع أن يكون جاهزا قبل نهاية 2020.

وتتصدر الدار البيضاء المدن المغربية من حيث عدد الإصابات بالفايروس، حيث أكدت المديرية الجهوية للصحة بالجهة نبيلة الرميلي، أن الوضع الوبائي بالعاصمة الاقتصادية "مقلق بشكل كبير"، ناهيك عن كون الإصابات بكوفيد-19 تتصاعد يوميا وبشكل مخيف، وأوردت أن السلطات ستواجه في الفترة المقبلة تزايدا في عدد الحالات، وذلك بالنظر إلى موجة البرد والانفلونزا الموسمية.

وسجل المغرب 5745 إصابة جديدة بالفايروس الأربعاء ليرتفع بذلك إجمالي الإصابات إلى 235310، بينما بلغ عدد الوفيات 3982 وفاة بعد تسجيل 82 حالة جديدة.

الرباط - قررت الحكومة المغربية الخميس تمديد حالة الطوارئ الصحية بكافة أرجاء المدن إلى غاية 10 ديسمبر 2020، وذلك في إطار الجهود التي تبذلها من أجل كبح انتشار وباء كورونا.

ومن المتوقع أن تتخذ إجراءات أخرى أكثر صرامة بعدما لوح رئيس الحكومة سعد الدين العثماني أمام البرلمان بعودة الحجر الصحي الشامل رغم تكلفته وذلك بسبب تصاعد الإصابات بالفايروس وكذلك الوفيات المسجلة يوميا، موردا أن "لا أحد منا يمتنى الرجوع للحجر الصحي، لما له من آثار نفسية واجتماعية واقتصادية، ولكنه يبقى خيارا ممكنا إذا خرج الوضع عن السيطرة".

ويأتي حديث العثماني في وقت ينصح فيه خبراء بتبني "حجر صحي مرن"، حيث أكد المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في دراسة له نُشرت الخميس أن الحجر الصحي له تداعيات على الصحة.

وفي هذا السياق أشار الناطق باسم الحكومة، سعيد أمزازي، إلى أنه بالنظر لما تقتضيه ضرورة الحرس على تناسب الإجراءات المتخذة مع تطور الحالة الوبائية بمختلف جهات المملكة، ستتخذ السلطة الحكومية المكلفة بالداخلية كافة التدابير المناسبة بما يتلاءم والمعطيات المتوفرة حول الحالة الوبائية، بالإضافة

أفاق التعاون العسكري تفرز دعما فرنسيا

للتحول الدستوري في الجزائر

وتعرضت العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال الأيام الأخيرة إلى هزة بعد الانتقادات التي وجهها بيان لوزارة الدفاع الجزائرية للفرنسيين، حول صفقة "صوفي بيطروين"، التي تم بموجبها تحرير رعايا أوروبيين من طرف جماعات جهادية في مالي، مقابل إطلاق سراح الجيش المالي لنحو مئتي جهادي وفدية مالية قدرها البعض بـ30 مليون دولار.

وجاء ذلك بعد إلقاء الجيش الجزائري القبض على الإرهابي مصطفى درار، في الشريط الحدودي،

على مشروع تعديل الدستور، وتبون أعرب عن رغبته في إصلاح المؤسسات والحكومة وإحداث التوازن بين السلطات والتعريف عن آمالهم.

وفي السياق ذاته ذهبت أنيس فون دير مول التي أشارت إلى أن "السلطات الجزائرية عبرت عن رغبتها في إجراء إصلاحات استجابة للتطلعات التي عبر عليها الجزائريون بتحضر وكرامة، ونحن ملتزمون، في ظل احترام سيادة الجزائر، بنجاح هذه الإصلاحات".



الدستور الجديد يمنح فرص تعاون جديدة بين البلدين

صابر بليدي
الجزائر - أبدت السلطات الفرنسية اهتماما لافتا بالتحول الدستوري في الجزائر، تجسد في تصريحات متتابعة لمسؤولين سامين في حكومتها، عبرت فيها عن دعمها للمرحلة القادمة، ما يلج إلى استفادتها من تدابير جديدة تخدم مصالحها، خاصة في ما يتعلق برفع الحظر عن حدود مهام المؤسسة العسكرية، بعدما أصبح بالإمكان إيجاد تعاون مشترك خاصة في منطقتي الساحل والصحراء.

وعبرت الناطقة باسم الخارجية الفرنسية أنيس فون دير مول، عن "التزام بلادها بنجاح التعديلات الدستورية التي جرت في الجزائر". وجاء تصريح الناطقة باسم الخارجية الفرنسية، في أعقاب تصريحات متتابعة أدلى بها وزير الخارجية جون إيف لودريان، خلال زيارته للجزائر قبل موعد تنظيم الاستفتاء، حيث عبر عن "استعداد بلاده للتعاون مع الجزائر في مرحلة ما بعد الدستور، الذي جاء استجابة لمطالب التغيير السياسي المرفوعة في البلاد".

وأعرب لودريان عن دعم بلاده للإصلاحات السياسية في الجزائر بقيادة الرئيس عبدالمجيد تبون قائلا "إن الجزائر على اعتاب مرحلة هامة ستمكن الشعب الجزائري من الاستفتاء